



وقيل يبلغ ويزاد وقيل لا يزداد وفي البلوغ روايتان و  
 قال في روايه في الداميه بحير والباضعة بعير انا و  
 كنتا حه ثلاثه والسهمان اربعة والمشهور من مند  
 هب الحكومه وفي الموضحة في الوجه والراس خمس  
 وقال في روايه ان كانت في الوجه فحشر وان كانت  
 في الراس فحس وفي اخرى عشرين في الراس ايضا وقيل  
 خمس الا في الاتفا والحي الاسفل محكومه وفي الهامه  
 عشر وقيل ان سبقت بايضا فحس في الموضحة وحس  
 في الهامه وخمسة في الهامه خمسة عشر طقاري  
 العينين والاف والاذنين الدية وقيل في الاذنين <sup>الدية</sup>  
 حكومه في روايه في الاجفان الدية وقيل حكوم في  
 ذكر الخصى والعين حكومه في الاظهم وقال بالحجاب  
 الدية فطرد ذلك في العين القايمه واليد الشلا والسن  
 السواد او عنه كالجاعة وفي الترقوة والضلع حكومه  
 وقال في كل منهما بعير وفي الذراع والفخذ حكومه  
 وقال في كل منهما بعير واذا اوصحة فزول عقله <sup>الدية</sup>  
 ربع الايضاح في قول وقال الا و به وقيل وسن المتعوق <sup>بضم</sup>  
 وان عادت في قول ولم يرضها و به قال وفي سوي السن  
 حكومه واوجب الدية و به قال رحمه الثلث وقيل الكل  
 فان وقعت تضاعفت وفي لسان الصبي الذي لم يبلغ  
 حد النطق دية واوجب حكومه واذا اطلع الاعور عين  
 الصحيح فالقود او نصف الدية عند العفو وقيل لا

قود

قود في مجال الدية روايتان وقال بنفي القود ويكال  
 الدية وفي الرجلين واللسان والذکر والجمع دية وفي  
 شعرة الحية حكومه واوجب و به قال والمرأة على النصف  
 من الرجل وقيل تساويه فيما دون الثلث في الجراحه  
 و به قال في المشهور وفي افضل الوجه الدية وان  
 احتمت الوطى ولم يجهنه اذا احتمته و به قال  
 وقيل الحكومه في المشهور وخمسة الدية وان احتمت  
 وفي افساد منابت الشعور حكومه واوجب الدية  
 و به قال و دية الكتابي ثلث دية مسلم واوجب الكل  
 وقيل النصف ان كان الكتابي داعمدا <sup>فمعدا</sup> مسلم  
 فمجال الدية وان اخطا او تجرد كتابي او مساوله في  
 الدين فثلث دية مسلم وبعنه نصفها وفي الجوى <sup>بى</sup> ثمان  
 نمانه درهم وجعل فيه دية مسلم وقال ثمانمانه  
 في الخطا وضعفها في العمد و دية الكافر على النصف  
 من دية الكافر وقال به في الخطا و كالمها في العمد و  
 اذا جنى العبد خطا تخير السيد بين فدايه وتسلمه  
 لبياع ولا تسى عليه سوى المهن ويجبر على بيعه عند  
 استباح المستحق منه وخيره بين الفدا وتهلك العبد  
 زاد في قيمته او نقصت ولم يكلف بيعه في الارش و به  
<sup>فكحل</sup> و به قال في المشهور فان كانت الجنايه عمد  
 فلم يستحق قتله او الفدا وليس له تملكه وقيل له ذلك  
 ان ثبتت الجنايه بالبينه فان ثبتت بالاعتراق لم يملكه